تقويم دور مؤسسات التمويل المحلية في تمويل المشروعات وأثره على التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المصرية

[٢٠]

أحمد فؤاد مندور[١]– محمد علي لطفي[١]– محمد حمدي أحمد مكاوي[٢]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) البنك العقاري المصري العربي

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الي أيضاح وتقويم الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل المحلية في تمويل المشروعات. وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية يكون محورها الإنسان وما حوله وتحقق أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط ذلك بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدى إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .و تعتبر مشكلة نقص التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية. ولمؤسسات التمويل المحلية دور أساسي في الاعتماد علي الذات في تمويل مشروعات التنمية ويمثل الإئتمان المقدم من البنوك أو مايطلق علية الإئتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها مشروعات التنمية نظرا للدور الهام الذي يقوم به القطاع المصرفي سواء في تعبئة المدخرات أو منح القروض.

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم بمثابة حجر الأساس اللازم للتنمية في الدول وقد قامت النهضة الصناعية في أغلب دول العالم المتقدم بواسطة إدماج هذه الصناعات مع الصناعات الكبيرة في منظومة متكاملة، ولكن هذه المشروعات تواجة العديد من المشاكل في التعامل مع القطاع المصرفي منها عدم وجود الضمانات الكافية ووجود أسعار فائدة مرتفعة أو طول الأجراءات المتبعة كما أن السياسات الإئتمانية بالقطاع المصرفي تميل للتعامل مع المشروعات الكبيرة وتهمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن هنا كان لابد من العمل علي تقويم الدور الذي يقوم به قطاع البنوك المصرية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يحقق أفضل أستفادة ممكنة من تمويل هذه المشروعات وهو ما سينعكس علي تحقيق التنمية المطلوبة.

واعتمد الباحثون على المنهج الأستنباطى المستند بشكل أساسي على أستنباط معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع حيث أعتمد بشكل أساسي علي الملاحظة كأداه لجمع البيانات بجانب مقابلة الأشخاص المعنيين بالدراسة وذلك في أطار مجتمع الدراسة وهو القطاع المصرفي بما

يمثلة من البنوك العاملة في مصر وعددها ٤٠ بنك والبنك المركزي المصري وتم أخذ عينة عدد أفرادها (٥) بنوك حيث أن مجتمع البحث مغلق.

وتوصل الباحثون الي تغير الدور الذي يلعبة القطاع المصرفي الحياة الإقتصادية من مرحلة لأخري، وذلك لتحقيق أهداف برامج الإصلاح الإقتصادي وتمويل برامج التنمية وعلية فلابد من تغيير السياسات الأئتمانية والنقدية بهدف العمل علي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية للاقتصاد الوطني.

المقدمة

أن الحدة التي بلغتها المشاكل البيئية وما توصل إليه البحث العلمي لإشكالية البيئة من الكشف عن الترابط الوثيق بين المنظومة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وعناصر المنظومة البيئية الطبيعية، أدى إلى استشعار الحاجة الماسة إلى الربط بين الدراسات الاقتصادية والدراسات البيئية، وإلى تطويع أدوات التحليل لكل منهما لكي تخدم التخصص الآخر (ابراهيم العيسوي،٢٠٠١).

وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية بدأ العالم يجمع أمره على معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظاً على مستقبل الإنسان، وظهرت الفكرة الأساسية التي بُنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين الا وهي فكرة التنمية المستدامة(UNCED Convention,1992).

ومن هذا المنطلق تسابقت المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الإقتصادية والإجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية يكون محورها الإنسان وما حوله، تحقق أهداف التنمية المستدامة وتعمل علي حماية البيئة.

تعد مشكلة تمويل التنمية من المشكلات المهمة التي تواجه البلدان النامية ، وترجع هذه المشكلة إلى انخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي. ويرجع ذلك الأمر – بدرجة كبيرة – إلى انخفاض مستويات الدخول، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض انتاجية العمل بسبب قصور رأس المال، والتجهيزات الرأسمالية، والذي يرجع بدوره إلى انخفاض المدخرات وهو ما يطلق عليها "دائرة الفقر المفرغة " The

vicious Circle of Poverty" التي تدور فيها الدول النامية كما لاحظها نيركسه (Nurkse,1966).

وبصفة عامة تتعدد مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدولة في تمويل التنمية من مصادر خارجية ومصادر داخلية ولكن تبقي مصادر الداخلية والاعتماد علي الذات هي المصدر الأهم في تمويل التنمية، ويمثل الإئتمان المقدم من البنوك أو مايطلق علية الإئتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها مشروعات التنمية نظرا للدور الهام الذي يقوم به القطاع المصرفي سواء في تعبئة المدخرات من كافة القطاعات الإقتصادية ثم توجية هذه المدخرات للأستثمارات المختلفة ومنح القروض لكافة المشروعات وتنميتها في ظل توفير السياسات الإئتمانية والنقدية التي تحدد الأطار الملائم لمنح هذا الإئتمان .

و لكن تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل في التعامل مع القطاع المصرفي منها عدم وجود الضمانات الكافية وكذلك أسعار فائدة مرتفعة لا تتناسب معها أو طول الإجراءات المتبعة ،و لابد من تقويم أداء القطاع المصرفي في التعامل مع هذه المشروعات نظرا لأهميتها علي المستوي الإقتصادي والإجتماعي بأعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التنمية.

الدراسات المرجعية

تضمنت الدراسة العديد من الدراسات المرجعية التي ناقشت وتناولت موضوع الدراسة وفيما يلي أهم هذه الدراسات مرتبة ترتيبا زمنيا:

١- اهتمت دراسة (Zhou , 2015) بدراسة أثر تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة حيث قدمت دراسة تجريبية تناولت بالاختبار دور البنوك المحلية في الصين ومدى تأثيرها على الأنشطة والمشروعات التجارية.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا بد من تطوير الدعم المقدم من بنوك القرية لهذه المشروعات وشمولية الدعم التسويقي لها بالإضافة إلى أنه لا بد من تطوير التشريعات القانونية والمصرفية وأنه لا بد من الارتباط بين هذه التشريعات وأنشطة الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٢- توصلت دراسة (مي راغب، ٢٠١٢) الباحثة إلى أن النتائج المقترنة على الدمج بين البنوك قد حققت زيادة في قاعدة رأس المال وارتفاع تطبيق البنوك المندمجة وتحسين الكوادر المصرفية كما أدى إلى تجميع للموارد الاصول المالية لتحقيق استراتيجية دفاعية وخفض للمخاطر وزيادة القدرة على تحملها ساعدت البنوك المصرية من تجاوزت الازمات الاقتصادية وخصوصاً الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

٢- تناولت دراسة (أحمد فؤاد، ٢٠١١) الدور المحتمل للبنوك التجارية في سوق التمويل الاصغر وذلك لاستثمار الفرص الواسعة في تقديم الخدمات المصرفية لطبقة عريضة من الافراد تمكنها من تحقيق مستويات ربحية عالية وتصل إلى معدلات من الاستدامة المالية.

٣- قدمت دراسة (محمد الغمري، ٢٠١١) فكره عن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد القومي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المغذية وأثر دمجها مع الصناعات الكبيرة وتاثير ذلك على الميزان التجاري المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمغذية للاقتصاد المصري ولا بد من حصر هذه المشروعات وزيادة القروض المقدمة لها كما أوصت الدراسة بإنشاء بنك متخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤- توصلت دراسة(Degroen Willem and others, 2011) إلى أن قوة المؤسسات المالية وقدرتها على منح الإئتمان له تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي وأهم العوامل المؤثرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة الدراسة

أصبحت التنمية هدفاً أساساً تسعي المجتمعات الي تحقيقه من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التنمويه، ويعتبر التمويل هو المحرك الاساسي لإحداث أي تنمية، ومن هنا ظهرت أهمية الدور الذي تقوم بة مؤسسسات التمويل المحلية في الدول النامية وخصوصا التمويل المصرفي حيث تقوم بدور رئيسي في تعبئة المدخرات وتلبية الاحتياجات التمويلية

المختلفة لهذة المشروعات التنموية مستخدمة في ذلك سياساتها الإئتمانية والنقدية التي تساعدها علي القيام بدورها في تحقيق التنمية الإقتصادية .

واجمعت معظم الدراسات السابقة والأراء علي الأهمية الأقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل قاعدة عريضة وأساسية في دعم الإقتصاني الوطني وحلا لكثر من المشاكلات التي يعاني منها ،كما أوضحت التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري (التقرير السنوي للعام٢٠١٢-٢٠١٣) و(الكتاب الدوري بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧) وجود العديد من المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع القطاع المصرفي منها عدم وجود الضمانات الكافية ووجود أسعار فائدة مرتفعة لا تتناسب مع أمكانيات المقترضين أو طول الأجراءات المتبعة كما أن السياسات الإئتمانية بالبنوك المصرية تميل للتعامل مع المشروعات الكبيرة وتهمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل قاعدة عريضة وأساسية في دعم الإقتصاد ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة حيث كان لابد من العمل علي تقويم الدور الذي يقوم به قطاع البنوك المصرية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يحقق أفضل أستفادة ممكنة من تمويل هذه المشروعات وهو ما سيكون له مردود أيجابي علي تحقيق التنمية المطلوبة.

أسئلة الدراسة

تسعي الدراسة الي الأجابة علي التساؤلات التالية:

١. ما الدور الإقتصادي لمؤسسات التمويل المحلية وخصوصا القطاع المصرفي في تمويل المشروعات التنموية؟
٢. هل السياسات النقدية والإئتمانية تحفز المشروعات التنموية وخصوصا المشروعات الصغير والمتوسطة؟
٣. ما الأهمية الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وما هي التحديات التي تواجهها؟
٤. هل تحتاج السياسات النقدية والإئتمانية للقطاع المصرفي الي تقويم بما يخدم أهداف التنمية؟

فروض الدراسة

تعتمد الدراسة علي الفروض التالية:

١. هناك علاقة أيجابية بين منح الإئتمان المصرفي من مؤسسات التمويل المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.
٢. لا تعمل السياسات الإئتمانية والنقدية للجهاز المصرفي المصري علي تحفيز الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣. توجد علاقة أيجابية بين تقويم دور مؤسسسات التمويل المحلية وبين تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف الأتية

١. التعرف علي الأهمية الإقتصادية لمؤسسسات التمويل المحلية وخصوصا القطاع المصرفي وبيان دورها في تمويل المشروعات التنموية.
٢. التعرف علي السياسات النقدية والإئتمانية وكيفية إستخدامها لتمويل المشروعات التنموية.
٣. التعرف علي الأهمية الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح أهم التحديات التي تواجهها.
٤. تقويم الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يخدم أهداف التنمية.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميه خاصة من خلال وجود جهات مستفيده من تقويم دور مؤسسسات التمويل المحلية وهم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأضافة الي النتيجة المباشرة الي سوف تعود علي المجتمع من خلال تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

١. الاهتمام المتزايد من المجتمعات بقضايا البيئة والتنمية وكيفية العمل علي الارتقاء بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
٢. تناول الدراسة لأحد أهم المشكلات التي تواجة الكثير من المستثمرين عند انشاء مشروع جديد وهي مشكلة تمويل المشروع والتي من الممكن أن تعالجها مؤسسسات التمويل المحلية وخصوصا التمويل المقدم من القطاع المصرفي .
٣. أن موضوع الدراسة يتطرق الي كيفية ضمان حسن استخدام الموارد المتاحة بما يفيد الجيل الحالي ولا يجور هذا الاستخدام علي حق الاجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في وجود حدود زمانية وحدود مكانية:

١- **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة علي تقييم الدور التنموي لمؤسسات التمويل المحلية متمثلة في قطاع البنوك المصرية عدد ٤٠ بنك بالاضافة الي البنك المركزي المصري وذلك خلال الفترة من تاريخ صدور القانون الخاص بالبنوك عام ٢٠٠٣ الي الفترة الحالية مع التركيز علي الفترة الحالية.

٢- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة علي البنك المركزي المصري وقطاع البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية سواء كانت بنوك متخصصة أو حكومية أو بنوك أجنبية تعمل داخل مصر.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الأستنباطى المستند بشكل أساسي على أستنباط معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع وذلك بغرض تحليل تلك الدراسات والأدبيات، وتوفير المسلمات أو النظريات التي قد تتطلبها الدراسة بحيث يتم الأنتقال من العام الي الخاص .

الإطار النظري للدراسة

أولا: الإطار العام لمفهوم التنمية المستدامة:

التنمية تعتبر في حد ذاتها وسيلة للارتقاء بمستوى الإنسان حيث تستخدم الطبيعة لتحقيق هذه التنمية، وهناك اعتقاد قاصر وهو أن الإمكانية المطلقة للبيئة قادرة على الوفاء باحتياجات الإنسان من الموارد الطبيعية بدون حدود حيث أدت التنمية التقليدية والتي استخدمت تكنولوجيا غير مناسبة إلى استنزاف لموارد البيئة الطبيعية، أو في العمليات التحويلية لهذه الموارد إلى سلع وخدمات ضرورية للتنمية مما سبب للتلوث بأنواعه المتعددة.

فأصبحت التنمية التقليدية – غير البيئية – والقائمة على الاعتبارات الاقتصادية فقط دون مراعاة الآثار البيئية سبباً مباشر في بروز الكثير من المشكلات البيئية. وأصبحت النظرية الاقتصادية التقليدية "غير البيئية" والناتج القومي كمقياس للنمو الاقتصادي محل نقد شديد ومن هنا أدرك الاقتصاديون قبل غيرهم أهمية دعم التنمية الاقتصادية، وبدأوا في توجيه الدعوة إلى التنمية الصحيحة بيئياً.

وعليه فإن الضمان الوحيد لاستمرار برامج التنمية هي أن تأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية على البيئة بحيث تكون برامج التنمية في حد ذاتها معينة في حماية البيئة، ولا وسيلة لاستمرار التنمية إذا ما تسببت برامجها في انهيار النظم الأيكولوجية (أحمد الجلاد،١٩٩٨).

وعليه ظهرت التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبي احتياجاتنا في الحاضر بما لا يؤثر سلبياً على قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم.

١-أهداف التنمية المستديمة: تسعى التنمية المستديمة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية نوجزها فيما يلي (بوعافية رشيد،٢٠١٢):

١. صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها من منطق أنها تعتبر الرصيد الاستراتيجي للتنمية المستديمة.
٢. إنعاش النمو الاقتصادي مما يتسنى له الاستمرار والتواصل من خلال تغير أنماطه وتوجهاته في الإطار البيئي السليم.

٣. إعادة توجيه التقانة (التقنية) المعاصرة بما يحقق ما يمكن أن نطلق عليه التقانة الحميدة أو التقانة المرشدة بيئياً.

٤. مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وطاقة موارد مياه عذبة وغيرها بالقدر الذي لا يفسد البيئة ولا يؤدى في الوقت ذاته إلى تدهور واستنزافها من أجل الأجيال القادمة.

مبادئ التخطيط البيئي: يستخدم التخطيط البيئي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولة العديد من المبادئ نستطيع أن نوجزها في(زين عبدالمقصود،١٩٨٢):

١- مبدأ الوقاية خير من العلاج.

٢- مبدأ التكامل والشمول.

٣- مبدأ العودة إلى الطبيعة.

٤- مبدأ الاعتماد على الذات.

٥- مبدأ المشاركة الشعبية.

ثانيا:مؤسسات التمويل المحلية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية:

ويرتبط مفهوم التنمية بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدى إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ومن أولويات هذه الدول وذلك لدفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمع في شتى المجالات، فقد كشفت الدراسات علي ضرورة تدعيم التنمية محليا والتركيز على محلية النشاط الاقتصادي بطريقة تشجع على أحداث التنمية، وذلك بالتركيز على التمويل المحلي بأنواعه ليصبح الدعامة الرئيسية لتمويل التنمية وذلك بكافة صورها وأشكالها مثل النظام المصرفي.

يعتبر التمويل وظيفة أساسية وهامة من وظائف المؤسسة، مما أدى إلى تطور مفهومه ، فيمكن صياغة التمويل على أنه مجمل الوسائل للإقتراض. والتي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها، هذا من المنظور الضيق أما من المنظور الواسع الأَقرب للواقع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال.

فالتمويل تعريفا هو: "توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة" (M.Healey,1979)

وتعتبر مؤسسات التمويل المحلية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتتبع أهمية هذه المؤسسات من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد، مثل تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع ومنح القروض وكافة الاستشارات المالية المقدمة للمتعاملين مع هذه المؤسسات كتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية.

كما يعد القطاع المصرفي عموماً القطاع الرئيسي الممول لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وذلك في إطار أهداف وسياسات وخطط التنمية ولمختلف قطاعات الاقتصاد، وتتمحور إدارة هذا القطاع حول عدد من القوانين والقرارات والتعليمات، يأتي في مقدمتها قانون البنك المركزي وتعليماته ومتابعته لمستجدات النظام المصرفي ومتطلبات التحديث والتطوير المستمرة وذلك عن طريق كوادر أجهزته المختلفة حيث يرسم البنك المركزي السياسة النقدية التي تؤدى دورها كجزء من السياسة الاقتصادية للدولة.

ولم يتوقف دور البنك المركزي على تنظيم عمل السياسة النقدية والمالية وتشجيع التوجه التصديري وتنشيط سوق الأوراق المالية فحسب بل قامت البنوك كذلك بدور كبير في دعم كافة قطاعات الاقتصاد القومي من صناعة وزراعة وتجارة وذلك عن طريق إمداد هذه القطاعات بالقروض والتسهيلات المتعددة وكذلك بالمعونة الفنية في بعض الأحوال.

ولكي يستطيع القطاع المصرفي تقديم الخدمات والحصول على عائد مرضى في بيئة منافسة فعليها استخدام مواردها بكفاءة حيث تصل إلى الحجم الأمثل للإنتاج من الخدمات وبأقل تكلفة ممكنة، وبصفة عامة يوجد نوعان من القرارات الرئيسية تواجهها الإدارة في هذا القطاع وخاصة ما تراه مناسباً لجمع الأموال من المودعين بأكبر حجم وبأقل تكلفة، أما المرحلة الثانية فهي استخدام الأموال، وهي مختلفة عن المرحلة السابقة حيث تبحث فيها عن التشكيل الأمثل للقروض والأصول الأخرى بحيث تصل إلى أكبر عائد ممكن داخل نطاق النظام الأساسي للمؤسسة وأهدافها.

ثالثا: تقويم دور قطاع البنوك المصرية في تمويل المشروعات:

يمثل التمويل أحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية ويلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت، وتمويل رأس المال العامل. وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية كما تعد المصدر الأساسي لإيراداتها.

١- مفهوم المشروعات: المشروع هو مسعى مؤقت وفريد من نوعه لتصنيع منتج أو تقديم خدمة أو الوصول إلى نتيجة، حيث يكون للمشروع نقطة بداية محددة ونقطة نهاية يصل أيها المشروع إما عند تحقيق أهداف المشروع أو عند إيقاف المشروع أو الوصول لقناعة أن أهدافه لا يمكن أن تتحقق أو أن الغاية من هذا المشروع لم تعد موجودة.

إن لكل المشاريع دورة حياة مشتركة بغض النظر عن حجم المشروع والمدة أو إن كان مشروع مركب أو بسيط فتكون دورة حياة المشروع مقسمة على أربعة مراحل كالتالي (رفعت جاب الله،٢٠١٢):

أ- مرحلة البداية: تكون المنظمة في بداية حياتها وتسعى إلى إثبات وجودها في هذه المرحلة.

ب- مرحلة النمو: تبدأ المنظمة بالنمو والتوسع، فيزداد عدد موظفيها ويصبح هيكلها التنظيمي أكثر تعقيداً، وقد تهتم بفتح فروع جديدة أو تنويع منتجاتها.

د - مرحلة النضج: تكون للمنظمة حصة في السوق وتبداء في الانخفاض وفي هذه المرحلة تبذل المنظمة الحد الأدني من العمليات الأنتاجية والتسويقية وينخفض عدد العملاء.

هـ - مرحلة التجديد والابتكار: تسعي المنظمة الي الاستفادة من الفرص المتاحة وزيادة أستثماراتها وتجديد أنتاجها حتي لا تخرج من دنيا الأعمال.

واعتماداً على دورة حياة المشروع، تستطيع أدارة الائتمان بالمصرف أن تقدر حجم الائتمان والمخاطر التي قد تتعرض لها العملية الائتمانية، ففي المرحلتين الأولى والرابعة، تكون قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح محدودة نسبياً، أما في المرحلتين الثانية والثالثة فتحصل المنظمة على إيرادات أفضل وتدفقات نقدية أكبر مما يقلل من مخاطر الائتمان.

وجوهر فكرة تمويل المشاريع الحديثة هو قيامها على أساس تقديم التمويل لمشروع مستقل اعتماداً على موجوداته كضمان وعلى التدفقات النقدية المتوقع أن يحققها المشروع كمصدر رئيسي للوفاء بديونه بدلاً من الاعتماد على الكفالات أو القدرة الذاتية لأصحاب لمشروع ولهذا اكتساب هذا النوع من التمويل أبعاداً جديدة تختلف عن فلسفة المصرفي التقليدية التي تقوم أساساً على المركز المالي للمقترض وسمعته في المقام الأول.

كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاعدة عريضة أساسية وجوهرية في الاقتصاد المصري، تؤثر في هيكله وبنيانه، حيث تعتمد في إنتاجها على استخدام الخامات المحلية والأيدى العاملة الوطنية، بما يساعد على تحريك آليات السوق وإحداث حالة من الرواج وانتعاش في الاقتصاد القومي بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي. ومع ذلك فإن نصيب هذه المشروعات ضعيف في الائتمان المصرفي، وتحجم البنوك والجهاز المصرفي عن التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم وجود ضمانات كافية لتغطية مخاطر الائتمان للبنوك، بالإضافة إلى انخفاض حجم القرض اللازم للمنشآت عن الحد الأدنى للائتمان الاقتصادي في البنوك نظراً لارتفاع تكلفة الائتمان في الجهاز المصرفي. وذلك فضلاً عن ابتعاد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن التعامل مع الجهاز المصرفي

والواقع أن المشكلات الأساسية في تفعيل قدرة الجهاز المصرفي على تمويل المشروعات الصغيرة تكمن في أنه وفقاً لطبيعة أدائه لا يستطيع التعامل بأسعار فائدة مدعمة تناسب قدرة المشروعات الصغيرة على السداد وذلك لأن الجهاز المصرفي يقرض من أموال المودعين ولابد أن يحقق فائضاً يغطي تكلفة الخدمات التي يؤديها، ولا يستطيع بالتالي أن يقدم الدعم التمويلي المطلوب للمشروعات الصغيرة.

ويوضح الشكل التالي التصنيف النسبي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة طبقا لأنواع المشاكل مع البنوك والتي يتضح منها أن ٦٦% من المنشأت تري مشكلة في أرتفاع العوائد والعمولات والمصاريف الأدارية وكذلك ٦١% من المنشأت تري مشكلة في كثرة الضمانات المطلوبة و٥٣% تري طول الأجراءات وصعوبتها.

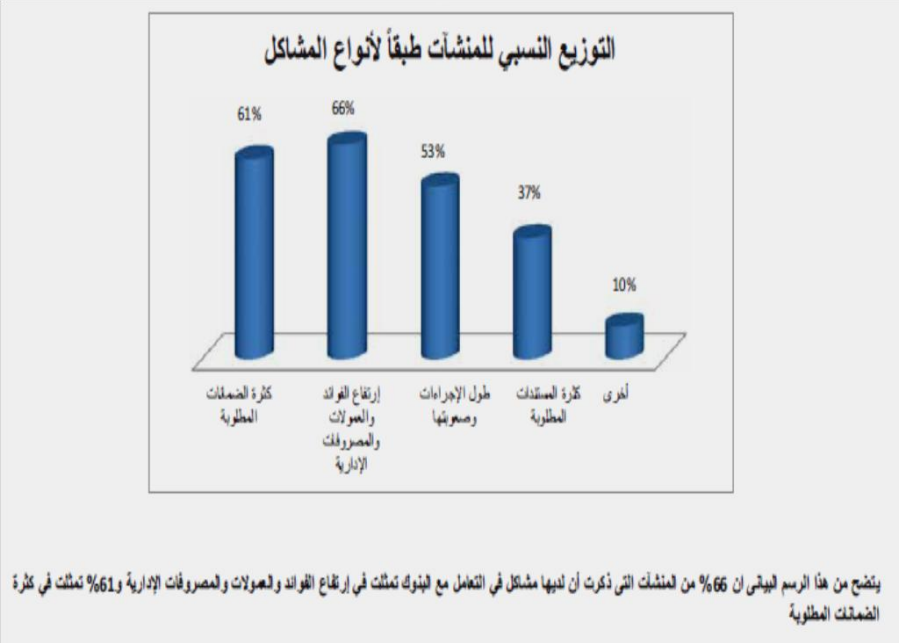

المصدر :المعهد المصرفي المصري،قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وعلي ما سبق لابد من الأخذ في الاعتبار المشاكل السابقة التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند أعداد السياسات الأئتمانية الخاصة بالبنوك والعمل علي ايجاد الحلول لهذه المشكلات حتى تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أداء دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وأيضاً لتجنب مخاطر تركز القروض بالبنوك المصرية.

إجراءات الدراسة

١) مجموعة الدراسة والعينة: يعتبر مجتمع الدراسة هو القطاع المصرفي بما يمثلة من البنوك العاملة في مصر وعددها ٤٠ بنك والبنك المركزي المصري وتم أخذ عينة عدد أفرادها (٥) بنسبة ١٢% حيث أن مجتمع البحث مغلق.

٢) أدوات الدراسة: واعتمد الباحثون بشكل أساسي علي أستخدام الأدوات التالية لجمع البيانات:

١- الملاحظة: من خلال أستنباط معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة.

٢- المقابلة : من خلال أجراء مقابلات مباشرة مع الأشخاص المعنين بموضوع البحث.

٣) أماكن التطبيق والجدول الزمني وكيفية التطبيق:

حيث تم التطبيق علي مجموعة من البنوك التي تعمل علي تقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكان علي رأسها البنك الأهلي وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك التعمير والاسكان والبنك المركزي المصري.

وذلك خلال الفترة الزمنية للبحث لمدة عامان سابقان –خلال المدة من ٢٠١٤/١/١ حتي ٢٠١٤/١٢/٣١ مع التركيز علي تنازليا علي البنوك ذات الحصة السوقية العالية.

وتم التطبيق من خلال أجراء مقابلات مباشرة مع الأشخاص المعنين بمنح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو اقرار السياسات الأئتمانية والنقدية بالبنوك العاملة في مصر أو البنك المركزي المصري.

نتائج الدراسة

١. تبين أن هناك العديد من المشاكلات التي تعترض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد من العمل علي حل هذه المشكلات وذلك وفقا للجدول التالي:

م	المشكلة	النسبة
١	أرتفاع الفوائد والعمولات والمصروفات الأدارية	%٦٦
٢	كثرة الضمانات المطلوبة	%٦١
٣	طول الأجراءات وصعوبتها	%٥٣
٤	كثرة المستندات المطلوبة	%٣٧
٥	أخرى	%١٠

التفسير: يمثل ارتفاع الفوائد والعمولات والمصروفات الأدارية وكثرة الضمانات المطلوبة المشكلة الرئيسية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتفاع هامش المخاطر لهذه المشروعات ولابد للبنوك من البحث عن مصادر تمويل منخفضة التكاليف لتمويل هذه المشروعات

مما يؤكد صحة الفرض الثاني للدراسة بانة لا تعمل السياسات الإئتمانية والنقدية للجهاز المصرفي المصري علي تحفيز الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢. استطاع البنك المركزي المصري تقديم تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتناسب مع الدور المتوقع لهذة المشروعات في تحقيق التنمية.

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية)	حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة*
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه.	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه.	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة جدا	من مليون إلى أقل من ١٠ مليون جنيه.	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون جنيه لغير الصناعية.	أقل من ٢٠٠ فرد
الصغيرة	من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه.			
المتوسطة	من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه.		من ٥ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية.	

* حجم العمالة استرشادي وغير مُحدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

التفسير: يمثل تقديم البنك المركزي المصري تعريفا موحدا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخطوة الأولي نحو تمويل هذه المشروعات ومن ثم اول خطوة نحو تقويم دور مؤسسسات التمويل المحلية كنما يؤكد سعي البنك المركزي المصري لتطوير السياسات الأئتمانية والنقدية لمنح القروض لهذه المشروعات بما يتناسب مع دورها التنموي الهام .

مما يؤكد صحة الفرض الثالث للدراسة بانة توجد علاقة أيجابية بين تقويم دور مؤسسسات التمويل المحلية وبين تحقيق التنمية المستدامة .

٣. لا يتناسب حجم الإئتمان الممنوح من القطاع المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنتا بالإئتمان الممنوح للمشروعات الكبيرة.

الدولة	الامارات	مصر	الأردن	المغرب	تونس	لبنان	اليمن	سوريا
حجم الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤%	٥%	١٠%	٢٤%	١٥%	١٦%	٢٠%	٤%

التفسير: بالنظر الي بيانات الجدول السابق يتضح لنا انخفض حجم الأئتمان الموجة الي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر مقارنتا بالدول المثيلة بالمنطقة وايضا بالظر للدور التنموي الهام لهذة المشروعات.

٤. هناك الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتعامل مع البنوك العاملة في مصر في مجال الحصول علي تسهيلات مصرفية.

المشروعات التى حصلت على تسهيلات مصرفية	المشروعات التى لم تحصل على تسهيلات مصرفية	الأجمالي
٢٢%	٧٨%	١٠٠%

التفسير: نظرا للعديد من المشاكل التي تواجة هذه المشروعات في التعامل مع البنوك فأن نسبة كبيرة منها ٧٨% لا تحصل علي أئتمان من البنوك مما أدي الي أعتماد هذة المشروعات علي التمويل الذاتي لتمويل المشروع مما سيؤثر علي حجم المشروع أو تطويره في المستقبل ،نظرا لوجود مصدر تمويل واحد للمشروع وعدم وجود مصادر بديلة له.

٥. مما يؤكد صحة الفرض الأول للدراسة بانة هناك علاقة أيجابية بين منح الإئتمان المصرفي من مؤسسات التمويل المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة

١. ضرورة تدعيم التنمية محليا والتركيز على محلية النشاط الاقتصادي بطريقة تشجع على إحداث التنمية، وذلك بالتركيز على التمويل المحلي بأنواعه ليصبح الدعامة الرئيسية لتمويل التنمية وذلك بكافة صورها وأشكالها مثل النظام المصرفي

٢. إيجاد نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بحيث تلتزم المشروعات الكبيرة بأستخدام مخرجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان الجانب التسويقي لها وحفاظا علي نمو منتجاتها وكذلك مساعداتها بالمعلومات الفنية لضمان جودة منتجاتها وقدرتها علي المنافسة.
٣. تطوير وأبتكار أساليب تمويلية تتلائم مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل أسلوب التمويل بالمشاركة.
٤. ضرورة أنشاء كيان يمتلك منهجية واضحة ومحددة للنهوض بهذه المشروعات علي سبيل المثال بنك متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتفهم المشكلات التمويلية التي تواجة هذه المشروعات ويعمل علي حلها.
٥. ضرورة التكامل والتنسيق بين أدوات السياسة النقدية والمالية بحيث يساعد ذلك علي تحقيق التنمية الإقتصادية .
٦. تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات من الضرائب لمدة معينة .
٧. دراسة تجارب الدول التي لها نجاحات سابقة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

آسيا قاسمي – السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي – جامعة البويرة الجزائر ٢٠١٢.

إبراهيم العيسوي، التنمية في علم متغير، دار الشروق، سنة ٢٠٠١.

أحمد الجلاد ،البيئة المصرية وقضايا التنمية،مكتبة عالم الكتب، سنة ١٩٩٨.

أحمد فؤاد أحمد حسب الله، تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر، عام ٢٠١١م.

بوعافية رشيد – استراتيجية الطاقة والبيئة في ظل التنمية المستدامة بالجزائر – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان – العدد (١) – سنة ٢٠١٢.

تقرير مؤتمر قمة الأرض، ريو دي جانرو ،البرازيل، ١٩٩٢.

رفعت جاب الله، محاضرات في الإدارة الاستراتيجية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، ٢٠١٢

زين عبدالمقصود: "التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته"، سلسلة بيئية تصدرها الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، ١٩٨٢.

محمد سيف الإسلام الغمري أثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في جمهورية مصر العربية، عام ٢٠١١م

مي محمد منيب راغب، دور الجهاز المصرفي المصري في إدارة الأزمات الاقتصادية في الأجل القصير عام ٢٠١٢.

Degroen Willem & others “Financial Development, Bank efficiency and Economic growth Across the Mediterranean 2014

Nurkse, R., Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford University Press, 1966.

M.Healey: The Economics of Aid, “Penguin Modern Economics London, 1979

Zhou ,mingming "banking structure mercerization small business development” Regional evidence from china, 2015

EVALUATING THE ROLE OF THE LOCAL FINANCING FOUNDATIONS IN FINANCING THE ENTERPRISES AND ITS EFFECT ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

AN APPLIED STUDY ON THE EGYPTIAN BANKING SECTOR [20]

Mandor, A. F.[(1)]; Lotfy, M. A.[(1)] and Mekkawy, M. H.[(2)]
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Egyptian Arab Land Bank

ABSTRACT

The study aims at clarifying and evaluating the role of local financing foundations that perform in financial enterprises. This is to achieve really economic development centered on human and what's surrounded and to achieve sustainable development targets. The concept of development is connected with the existence of local financing structure lead to the increment of the local development rate in economic, social and political fields. The finance shortage is a great problem that development countries. Local financing foundations have a fundamental role in depending on themselves in financing the development enterprises. The credit that grant from banks or banks credit are important financing resource that depend on its development enterprises because of that fundamental role in saving and grant loans.

Small and medium enterprises have a essential role on development in all countries in the world and the industrial recovery has started in most of advanced countries through integrating this enterprises with heavy industries in one system . But this enterprises suffer from numerous problems in deal with the banking sector such as haven't sufficient guarantee and high rate of interest or the procedure take

many time .Moreover, the credit policies in banking sector have to prefer deal with big corporations and neglect small and medium enterprises that represented essential and wide base in supporting economy . In this case, we must evaluate the role of Egyptian banking sector in financing small and medium enterprises to achieve best utilization from financing this enterprises and that will reflect on achieving the required development.

The researcher depend on Deduction Methodology to deduct direct information from reviewer, researches and sciences magazines that related to this situation. researcher depend on observation and interview as a method to collect a data from the banking sector and central bank of Egypt.

The researcher result to the role of banking sector is change from stage to other to achievement economic programs enhancement and finance the development so it must amendment the credit and monetary policy to can finance small and medium enterprises that have importance for national economy.